

18 يونيو 2021،

البنك الإفريقي للتنمية

شارع جوزيف أنوما

01 صندوق بريدي رقم 1387 أبيدجان 01

ساحل العاج

هاتف: 26 36 26 20 27 (+225)

فاكس: 70 01 32 20 27 (+225)

موقع: [www.afdb.org](http://www.afdb.org)

إلى: ، الكاتب العام للبنك الإفريقي للتنمية، البروفيسور فينسنت أونمهيل  
نسخة إلى: السيدة النائبة الأولى للرئيس بجابوليل سوازي تشابالالا  
المدير السيد سيمون ميزراحي  
مدير قسم الضمانات والامتثال السيد مامان ساني عيسى  
المسؤولة عن المجتمع المدني والابتكار الاجتماعي  
المستشارة الأولى لدى الكاتب العام السيدة ناتالي بي شينجي إن بودوين

إلى السيد المحترم البروفيسور فينسنت أونمهيل

الموضوع: مؤاخذات بشأن عملية التشاور مع أصحاب المصلحة خلال تقييم تنفيذ سياسية الكشف والولوج إلى المعلومات

إذ نشير إلى الرسالة المؤرخة في 2 يونيو 2021 التي أرسلتم إلينا نحن منظمات المجتمع المدني الداعية للشفافية والتجاوب البناء والتشاور حول تقييم تنفيذ سياسة الكشف والولوج إلى المعلومة، نود أن نعبر لكم عن تقديرنا لمحاولة البنك من خلال الرسالة التطرق إلى المواضيع المشار إليها في رسالة المجتمع المدني إلى البنك بتاريخ 10 ماي 2021.

لكن، بالنظر إلى الاعتبارات الواردة أدناه، فقد وجدنا أن محاولاتكم في ضمان الانفتاح والشفافية والتشاور البناء غير مرضية خاصة على ضوء المعايير الدولية والممارسات الفضلى وباقي معايير مؤسسات التمويل الدولية<sup>1</sup>.

ويظهر أن قضايا الانفتاح والشفافية التي ذكرناها تعكس نقصا كبيرا في الفضاء المخصص للتجاوب البناء للمجتمع المدني مع البنك وسياساته ومشاريعه. فمن بين الأمثلة الحديثة على ذلك، نذكر غياب منتدى خاص بتفاعل المجتمع المدني مع البنك

<sup>1</sup> فمثل أجريت تقييم سياسة البنك الدولي بشأن الولوج إلى المعلومة بعد مشاورات داخلية وخارجية في 33 دولة وعبر موقع البنك مابين مارس و يونيو من عام 2009، حيث تم ادراج رؤى الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والوسط الأكاديمي والبرلمانيين والاعلام والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمنظمات المانحة وموظفي البنك الدولي. وعلى نفس المنوال، قام بنك التنمية للبلدان الأمريكية بتنظيم لقاءات مباشرة مع أطراف من دول مختلفة في أمريكا اللاتينية والكاريبي علاوة على عقد لقاءات عن بعد في إطار التحضير لسياسة البنك بخصوص الولوج إلى المعلومة. كما تم اعتماد مراجعة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للسياسة العامة للولوج إلى المعلومة عام 2019 "كنتيجة مراجعة رسمية لسياسة المعلومة العامة لعام 2014 وذلك عقب 18 شهرا من المشاورات الداخلية والخارجية والتي اختتمت بتنظيم مشاورات دامت 45 يوما حول مسودة السياسة وتضمنت لقاءات مباشرة في 8 دول.

خلال اجتماعاته السنوية. ففي الاجتماعات السنوية للبنك الافريقي للتنمية لعام 2021، ضمت المشاورات موظفي البنك ومسؤولين حكوميين كبار وشركاء في مجال التنمية وأكاديميين وصحفيين لمناقشة المبادرات الملموسة لدعم الدول الإفريقية في مخططاتها للتعاافي من تبعات كوفيد 19، في حين تم اقصاء منظمات المجتمع المدني من المناقشات. وليس واضحا ان كانت هناك مساهمة لمنظمات المجتمع المدني في هذا الحدث عدا الحضور بوصفهم ضيوفا فقط.

## ونشير على وجه الخصوص إلى مايلي:

- لم يقم البنك بالنشر للعموم على موقعه تقييم تنفيذ سياسة النشر والولوج إلى المعلومات، بما في ذلك نطاق والآجال الزمنية لعملية المراجعة. إن الشفافية بالغة الأهمية لأي عملية تشاور بناء. والبنك، كما ذكر موقعه على الانترنت، يقر بأن " توفير المعلومة في الوقت المناسب بشكل فعال حول مجموعة البنك وأنشطته...يعتبر أمرا حيويا لإبقاء الأطراف على اطلاع...". إلا أن البنك أبدى عدم رغبة في نشر المعلومة حول عملية التقييم على موقعه، ففي جوابكم قلتم كذلك " ...نود أن نطمئن مشروع المحاسبة العالمي وباقي منظمات المجتمع المدني المذكورة في رسالتكم بشأن التزامنا الدائم بالعمل مع الأطراف بشكل شفاف ومسؤول مع ضمان ولوجهم إلى المعلومة بخصوص مشاريع البنك." كما أخل البنك بالتزامه بالشفافية والمحاسبة،
- وفي جوابه، طلب منا البنك ومن أي منظمة من منظمات المجتمع المدني في افريقيا إتمام دليل المناقشة (سلسلة من الأسئلة) ثم القيام بإرجاعها إلى البنك في أجل أقصاه 4 يوليو 2021، ما يعطينا شهرا فقط وهي فترة غير كافية بالنسبة لنا لتنظيم أنفسنا ومساهمتنا في عملية المراجعة. كما أنكم لم تضعوا خطة تواصل متقدمة مع منظمات المجتمع المدني لكي يعدوا أنفسهم ويجمعوا وينظموا المعلومات الضرورية،
- علاوة على ذلك، تم توفير دليل المناقشة والوثائق المتضمنة للخلفية والسياق بالانجليزية فقط ما يجعلها غير متاحة لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل بلغات اقليمية أخرى كالعربية والفرنسية، وأبانت المشاورات مع منظمات المجتمع المدني مساهمة محدودة بسبب اقتصرها على الكتابة فقط، ما شكل عائقا لباقي المجتمعات ومنظمات المجتمع المدني المعنية باستثمارات البنك والتي يتعذر عليها تقديم مساهمات مكتوبة حيث تفضل التعبير عن طريق أشكال أخرى كاجتماعات عن بعد والمشاورات المباشرة،
- كما تضمن جوابكم إقرارا بأن عدد منظمات المجتمع المدني التي تم التشاور معها إلى غاية الآن في إطار تقييم تنفيذ سياسة الكشف والولوج إلى المعلومة ليس كافيا كما عبرتم عن ذلك بقولكم "خلال هذا التقييم الأولي، تفاعل البنك مع عدد كبير من منظمات المجتمع المدني المسجلة في سجله حيث وافقت 30 منظمة فقط على المشاركة في هذا التقييم." وهذا يدل على فشل البنك في تأسيس عملية تشاور ينخرط فيها عدد أوسع من منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة. وبغض النظر على غياب الشفافية خلال عملية التقييم (حسب ما لوحظ عند فشل البنك في نشر المعلومة حول التقييم)، فإن مقارنة حصر دعوة التشاور على منظمات المجتمع المدني المدرجة في سجل البنك فقط يطرح مشاكل على المستوى العملي، كما أن خشية منظمات المجتمع المدني من أن يدرج اسمها في لائحة البنك تشكل عائقا آخرًا للتفاعل الايجابي مع البنك.

وأبرز التقييم الثالث لآلية الانصاف المستقلة بشكل واضح كيفية انجاز عملية تقييم بناء وفعال، خاصة وأن عملية التقييم كانت متاحة للعموم في موقع البنك حيث تم عقد مشاورات مع منظمات المجتمع المدني بشكل مفتوح وغير مقتصر على المنظمات المسجلة في سجل البنك، اذ عقدت مشاورات في جولتين على مر 45 يوما، وبهذا الصدد نوصي البنك الافريقي للتنمية بتبني هذا النموذج كحد أدنى من المعايير بالنسبة لجميع التقييمات،

وللحصول على عملية تقييم تنفيذ سياسة الكشف والولوج إلى المعلومات، ندعو البنك إلى الاعتماد على الانفتاح والشفافية كشرط أساسي لإنجاز أي عملية تقييم. كما نوصي بشدة البنك للعمل بالتوصيات المدرجة في رسالتنا الأولى والتي نعيد التأكيد عليها مرفوقة بمعلومات إضافية حول العمليات.

- وضع المعلومات رهن اشارة العموم باللغات المحلية والإقليمية حول عملية تقييم التنفيذ بما فيها الأدوات والآجال الزمنية ومنح الأطراف فرصا للتفاعل.

- نشر هذه المعلومات على موقع البنك مع إضافة تفاصيل حول مخطط التواصل والتشاور والجدول الزمني لذلك، وبالإضافة إلى استعمال اللغات الرسمية للبنك، يجب نشر المعلومات بلغات أخرى بما فيها العربية والفرنسية والسواحلية والبرتغالية،
- يجب استخدام الموقع بالإضافة إلى منصات أخرى مثل الاجتماعات الافتراضية والحضورية متى كان ذلك ممكنا من أجل التواصل وتقديم آخر المعطيات للأطراف وأصحاب المصلحة،
- الحرص على التشاور مع شريحة أوسع من الأطراف بما فيهم المجتمع المدني والمجتمعات المعنية من مختلف أنحاء القارة وضمان مشاركتهم البناءة في عملية تقييم التنفيذ، ومن الأفضل أن يتم ذلك من خلال جولتين من المشاورات طيلة 45 يوما.
- في مرحلة أولى، نوصى البنك الإفريقي للتنمية بتنظيم جولة أولى من المشاورات مع الأطراف الخارجية قبل صياغة المسودة الأولى، حيث يجب منح الأطراف مهلة 45 يوما من أجل تقديم آرائهم كتابيا أو عن طريق اجتماعات عن بعد أو خلال مشاورات حضورية كلما سمحت الظروف،
- وفي مرحلة ثانية، نوصى بنشر المسودة الأولى للعموم يليها جولة ثانية من المشاورات الخارجية تشمل اجتماعات افتراضية (وحضورية إن أمكن)، ويجب منح الأطراف مهلة 45 يوما لتقديم آرائهم كتابيا أو عن طريق اجتماعات افتراضية أو حضورية إن أمكن،
- يجب على البنك الإفريقي للتنمية ارسال دعوات للتشاور وذلك 30 يوما قبل كل مرحلة تشاور من أجل منح الوقت الكاف للأطراف للاعداد والمساهمة،
- نشر التقرير الكامل للتشاور يتضمن كل الآراء المعبر عنها مع الترجمة وإبراز الآراء التي تم تبنيها وتلك التي أقصيت مع التعليل،
- نشر النسخة النهائية التي يرجى ارسالها من أجل موافقة مجلس الإدارة مع توفير نسخة مترجمة إلى اللغات الرسمية للدول المعنية.
- **تحسين تفاعل الأطراف وتبسيط المعلومة وتفاصيل المشاريع خلال المشاورات، وخاصة المعلومات المتعلقة بالمجتمعات المحلية.**
- وبالإضافة إلى ترجمة المواد والمعلومات إلى اللغات المحلية والاقليمية، نوصى البنك الإفريقي للتنمية بتبسيط المعلومات المتعلقة بالمجتمعات ومنظمات المجتمع المدني التي قد تجد صعوبة في فهم المعلومات ذات الطابع التقني،
- وكما تمت الإشارة إليه سابقا، نوصى البنك بأن يتواصل بشكل بناء ويدمج المجتمع المدني خلال اجتماعاته السنوية. علما أن الاجتماعات السنوية للبنك لعام 2019 قد تضمنت مشاركة موظفي البنك ومسؤولين حكوميين كبار وشركاء في التنمية وأكاديميين وصحفيين لمناقشة مبادرات ملموسة لدعم الدول الإفريقية في مخططاتها للتعافي من تبعات كوفيد 19، في حين تم اقضاء منظمات المجتمع المدني من المناقشات.
- **تشجيع المكاتب الوطنية على أن تكون أقرب من المجتمع المدني وأن تتفاعل معه على أرض الواقع**
- بالإضافة إلى ذلك، نشجع عاليا المشاركة الفعالة للموظفين من المكاتب الوطنية وفرق الضمانات في عملية التشاور عوض الخبراء الخارجيين.

كما ندعم تقييم تنفيذ سياسة الكشف والولوج إلى المعلومات ونحن على يقين أن البنك سيوفي بمبادئ الانفتاح والشفافية وضمان الوصول إلى المعلومة والمحاسبة والمقاربة المندمجة وسهولة الولوج، ومن أجل اضافة فاعلية أكبر على هذه المراسلات، نود طلب اجتماع معكم للاستفاضة في مناقشة ما سبق ومواضيع أخرى تتعلق بتقييم تنفيذ سياسة الكشف والولوج إلى المعلومات في أقرب وقت ممكن.

مع كامل الاحترام،

الامضاء،

***Abibinsroma Foundation (Ghana)***

***Accountability Counsel (USA)***

***African Forum and Network on Debt and Development (Africa)***

***Arab Watch Coalition (MENA)***

***ARTICLE 19 (Kenya, Senegal, Tunisia, UK)***

***Association Talassemiane pour l'environnement et le développement (Morocco)***

***Association Tunisienne de Droit du Développement (Tunisia)***

***ATGL Tunisia (Tunisia)***

***Bank Information Center (Global)***

***Botswana Watch Organization (Botswana)***

***Buliisa Initiative for Rural Development Organisation (Uganda)***

***Cairo Institute for Human Rights Studies (MENA)***

***Center for International Environmental Law (Global)***

***Centre de Recherches et d'Appui pour les Alternatives de Développement - Océan Indien (Madagascar)***

***Centre for Human Rights and Rehabilitation (Malawi)***

***Centre for Human Rights, University of Pretoria (South Africa)***

***Centre for Research and Advocacy Manipur (Manipur)***

***Centre for Social Accountability and Transparency (Malawi)***

***Community Initiatives for Sustainable Development (Kenya)***

***Enda Lead Afrique Francophone (Senegal)***

***Endorois Welfare Council (Kenya)***

***Espace de Solidarité et de Coopération de l'Oriental (Morocco)***

***Foundation for Environmental Management and Campaign Against Poverty (Tanzania)***

***Foundation for Environmental Rights, Advocacy and Development (Nigeria)***

***Foundation for the Conservation of the Earth (Nigeria)***

***Global Rights (Nigeria)***

***Green Advocates International (Liberia)***

***Initiative for Climate Action and Development (Malawi)***

***International Accountability Project (Global)***

***International Rivers (USA)***

***IRPAD & Coalition des OSC africaines sur la BAD (Mali)***

***Jamaa Resource Initiatives (Kenya)***

***LawAge Consult & Advocates (Tanzania)***

***Lumiere Synergie pour le Developpement (Senegal)***

***Mazingira Network - Tanzania (Tanzania)***

***Nature Tropicale ONG (Benin)***

***Network Movement for Justice and Development (Sierra Leone)***

***Observatoire d'etudes et d'appui a la responsabilite sociale et environnementale (Democratic Republic of the Congo)***

***Oil Workers' Rights Protection Organization Public Union (Azerbaijan)***

***Oyu Tolgoi Watch (Mongolia)***

***Peace Point Development Foundation (Nigeria)***

***Phenix Center for Economic and Informatics Studies (Jordan)***

***Resonate!Yemen (Yemen)***

***Sustainable Holistic Development Foundation (Tanzania)***

***Tensift Regional Centre for Development (Morocco)***

***Ugandan Consortium On Corporate Accountability (Uganda)***

***Witness Radio - Uganda (Uganda)***

***Women Action Towards Economic Development (Tanzania)***

***Yemeni Observatory for Human Rights (Yemen)***

***Zambian Network for Human Rights Defenders (Zambia)***

### **Individuals**

***Houda BELGHAJI*** - Energy expert, Arab Watch Coalition founding member (Tunisia)